2019

تأثير النسق العالمي على الأنساق الإقليمية "دراسة حالة النسق الإقليمي العربي" (1955-1967م)

إنجي جمعة أحمد

باحث دكتوراه بقسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

استهدف هذا البحث التعريف بتأثير النسق العالمي على الأنساق الإقليمية، مع دراسة حالة للنسق الإقليمي العربي خلال الفترة 1955-1967 وتأثره بواقع النسق الدولي ثنائي القوى القطبية آنذاك. وذلك من خلال الوقوف على أهم المتغيرات الإقليمية، وطبيعة التفاعلات العربية سواء العربية/العربية، أو العربية/الدولية، والأثر الذي أحدثته حالة التنافس الإقليمي والحرب الباردة العربية على العلاقات العربية/العربية، وكيفية تأثير كافة المتغيرات السياسية المتعلقة بتلك الفترة على توازن النسق الإقليمي العربي واستقراره، وإجمالاً تقع الدراسة في سياق ما يعرف بنظرية الأنساق الدولية كإحدى النظريات الهامة في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة.

Abstract

This research aimed to introduce the impact of the global system on regional systems, with a case study of the Arab regional system during the period 1955-1967 and its impact on the reality of the international system of bipolar forces at the time. This is done by examining the most important regional variables, the nature of Arab interactions, whether Arab / Arab, or Arab / international, and the impact of the state of regional competition and the Arab Cold War on Arab / Arab relations, and how all political changes related to that period affect the balance of the Arab regional system And its stability, and in general the study is considered within the studies of the field of international systems theory as one of the important theories in the analysis of contemporary international relations.

مقدمة

إن الدور الذي تلعبه القوى العالمية في المنطقة لم يكن وليد القرن الحادي والعشرين، وإنما يمتد إلى أمد طويل في تاريخ المنطقة ولا يمكن فهم تفاعلات النسق الإقليمي، وحالة التدهور التي وصلت إليها دون الوقوف على طبيعة نشأة النسق الإقليمي العربي والمتغيرات الدولية التي صاحبت تلك النشأة.

فرغم محاولات بعض القوى العربية الإبقاء على النسق العربي بعيدًا عن حالة الاستقطاب الدولي التي سادت البيئة الدولية خلال تلك الفترة، إلا أن القوى العالمية استطاعت أن تخترق المنطقة العربية، وتؤثر في تفاعلاتها.

وبالرجوع إلى تاريخ نشأة النسق الإقليمي العربي ومراحل تطوره يتضح وجود حالة من التفاعل بين والأنساق المحيطة به بما فيها قوى النسق الدولي نتيجة لما تتمتع به المنطقة العربية على خريطة المصالح الدولية من أهمية سياسية واستراتيجية، وهذا يبرر تدخل القوى العالمية لدرجة أن البعض انتهى إلى القول: إن المنطقة العربية لن يتاح لها أن تخوض حربًا عربية-عربية دون تدخل من القوى العظمى، فأي حدث يقع في المنطقة يؤثر على سعر النفط وتدفقه (Krapels, 1993, PP.74-75).

"تختلف نشأة النسق الإقليمي العربي عن غيره من الأنساق الإقليمية، فالنسق العربي لم ينشأ لأن الدول السبع المستقلة – وقتئذ 1945م – قررت إنشاء جامعة الدول العربية، أو أنها شعرت بحريتها، وبدأت تتفاعل فيما بينها" (إسماعيل، 2004م، 57)، بل لأن النسق الإقليمي العربي قد توافرت فيه المعايير المحددة لوجود النسق الإقليمي، فكانت هناك سبعة أطراف فاعلة متجاورة جغرافيًا، ومتماثلة ثقافيًا واجتماعيًا، وتشترك جميعها في وحدة اللغة، وتدين غالبيتها بالدين نفسه، وقد تميز النسق الإقليمي منذ نشأته عام 1945م بوجود شبكة معقدة من التفاعلات.

ولا يمكن فهم ماهية العلاقة بين النسق الإقليمي العربي والنسق الدولي دون فهم محددات تلك العلاقة التي أتاحت لقوى النسق العالمي التدخل في تفاعلات النسق الإقليمي، والتي يأتي في مقدمتها ارتباط النسق العربي بمصالح وأمن القوى القطبية داخل النسق العالمي في مختلف مراحله، فضلًا عن ارتباط نشأته بإرادة أقطاب النسق الدولي في ذلك الحين، وغلبة الطابع الصراعي على نمط العلاقات بين الوحدات الدولية المشكلة للنسق الإقليمي.

وقد أدى ذلك إلى اتخاذ القوى الإقليمية موقفًا تجاه تدخل القوى العالمية في تفاعلات النسق الإقليمي يتمثل بين الرفض والقبول؛ مما أوجد تحالفات تعبر عن هذا الموقف، وتركت آثارًا على حدود النسق الإقليمي وأمنه ومنظومة قيمه.

الأسئلة البحثية

في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة العربية – خلال فترة الدراسة من تحولات سياسية– تسعى الباحثة إلى الوقوف على أثر هذه التحولات على النسق الإقليمي العربي، من خلال الإجابة عن الأسئلة البحثية الآتية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين النسق الإقليمي العربي والنسق العالمي؟.
- كيف تؤثر الأنساق العالمية في الأنساق الإقليمية؟.
- ما هي أهم المتغيرات الإقليمية، وما طبيعة التفاعلات العربية سواء العربية/العربية، أو العربية/الدولية؟.
- إلى أي مدى أثرت حالة التنافس الإقليمي والحرب الباردة العربية على العلاقات العربية/العربية؟.
- كيف أثرت المتغيرات السياسية على توازن النسق الإقليمي العربي واستقراره؟.

هدف البحث

تسعى الباحثة إلى الإجابة عن الأسئلة البحثية من خلال الوقوف على طبيعة العلاقات العربية – العربية، والعربية–الدولية، وانعكاسات ذلك على النسق الإقليمي العربي خلال الفترة من 1945 – 1967م.

منهجية البحث

في ضوء الأسئلة البحثية تسعى الباحثة إلى استخدام المنهج الاستقرائي بأدواته للوقوف على المشكلة محل البحث، وتستعين الباحثة بمنهج تحليل النظم لتحليل أثر التفاعلات الإقليمية والعالمية الاتجاه وتفسيرها تجاه تفاعلات النسق.

الحقبة الزمنية للدراسة

تتخذ الورقة البحثية من تصاعد حالة الاستقطاب في المنطقة العربية خلال الفترة من عام 1955م وإلى عام 1967م، مدخلًا لدراسة أثر العلاقات العربية – الدولية على تفاعلات النسق الإقليمي العربي.

وتتمتع الورقة بقدر من الأهمية النظرية من حيث كونها إسهامًا في دراسات الأنساق الإقليمية، خاصة وأنها تختبر العديد من المقولات المتعلقة بعلاقة الأنساق الإقليمية بالنسق العالمي، والمرتبطة

بما يشهده النسق حتى اليوم، حيث تكشف عن الكيفية التي يتفاعل بها النسق العربي مع القوى العالمية.

1- مفهوم النسق كأداة ذهنية لتحليل العلاقات الدولية

إن مفهوم (النسق) كأداة ذهنية للتحليل إنما يعني: "تصورنا لواقع معين على أنه كل بأجزاء متساندة متفاعلة وعلى وضع يتحقق به انتظام ذلك الكل" (بدوي، 1979م، ص234)، فالنسق بشكل مبسط يعني: "مجموعة من المتغيرات المتفاعلة مع بعضها، والمتبادلة التأثير والتأثر، فالتغير في جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى حدوث تغير في باقي الأجزاء، ويتخذ هذا التفاعل شكلًا ديناميكيًا؛ فيعاود الحدوث بعد أن يتأثر ويؤثر فيما يجري من تفاعلات أخرى، وجميع الأنساق لديها قواعد وقيم وحدود محددة (كاشمان، 1996م، ص107).

إن مصطلح (النسق) من أكثر المصطلحات استخدامًا في الأدبيات السياسية ودراسات العلاقات الدولية، وهو مصطلح يوصف: (دورتي، بالستغراف، 1985م، ص99).

- إطار نظري يستخدم لتوصيف ظاهرة سياسية.
- نسق متكامل من العلاقات المستندة إلى مجموعة فرضية من المتغيرات السياسية.
- نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية.
- نسق من المتغيرات المتفاعلة فيما بينها.

وقد عرف مورتون كابلان النسق بأنه: "مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في الوقت نفسه مع بيئاتها، كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية " (دورتي، بالستغراف، 1985م، ص113)، وعلى المستوى الدولي فإن تفاعلات تلك المتغيرات تؤدي إلى أنماط متمايزة من السلوك بما يحقق توازن النسق واستقراره، والذي يعتمد على علاقات تبادل التأثير والتأثر.

والنسق السياسي هو مجموعة تفاعلات، وشبكة معقدة من العلاقات التي تتضمن عناصر القوة أو السلطة، فهو لا يعدو أن يكون مفهومًا تحليليًا يستخدم لفهم الظاهرة السياسية أو لتسهيل عملية التحليل، فهو بمثابة تصور يستخدمه الباحث لتحليل جوانب الظاهرة محل البحث (إدريس، 2001م، ص16).

ونعني بمفهوم (النسق الدولي): الانتظام الآلي الواقعي لمجموعة معينة من قوى دولية، في زمن معين (بدوي، مرسي، 1992م، ص228)، فقد اتخذ علماء السياسة التجريبيين من مفهوم (النسق) أداة ذهنية لفهم الواقع الدولي وتحليله بوصفه مجموعة من القوى المتفاعلة فيما بينها، يتحقق لها اتزانها بعامل قانون الفعل ورد الفعل (بدوي، مرسي، 1992م، ص231)، إذن فالنسق الدولي هو مجموعة من علاقات قوى في حالة اتزان أو مجموعة من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقدر انتظام علاقات القوى فيما بينها تبعًا لتوازن قواها (بدوي، مرسي، 1992م، ص232).

وقد عرف آرون النسق الدولي – كإطار للتحليل– بأنه: "تجميع لوحدات سياسية تحتفظ بعلاقات منتظمة مع بعضها، وهي كلها على استعداد للدخول في حرب كبيرة" (Aron, 1986,p.49).

وتفرض طبيعة النسق وموقع الدولة على سلم تدرج القوى داخل النسق حدود معينة على مسلك الدول، ويرى إيفان ليارد أن النسق الدولي يشكل سلوك ومسلك الوحدات المكونة له، ولعل الأهم هو تعليم "المجتمع الدولي أبناءه الصراع وتعريفهم متى يتصارعون، وما الذي يتوجب أن يتصارعوا عليه ومع من" (Luard, 1986, p.385).

وعلينا أن نشير هنا إلى أن الطبيعة الصراعية لتفاعلات النسق الدولي لا ترجع إلى طبيعة الدولة، وإنما إلى طبيعة البيئة الدولية ذاتها؛ ومما يدلل على صحة ذلك: تحليل روسو أن: "بقاء البشر في حالة سلام دائم هو الأفضل، ولكن مادام لا وجود لما يضمن تجنب الحرب، فليس من الغريب إذا تطلع الجميع إلى بدء الحرب في اللحظة التي تناسب مصالحهم؛ ومن ثم فإن كل إنسان يعمل على استباق جاره بالعدوان؛ مما يفسر الحروب الكثيرة، حتى الحروب الهجومية تبدو في طبيعتها– على الأرجح– كأنها احتياطيات لحماية ممتلكات المعتدي أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ما يملك الآخرون" (Rousseau, 1917, p.p78–79) (كاشمان، 1996م، ص111).

وقد أدت تفاعلات فترة الحرب الباردة وما ترتب عليها من استقطاب في العلاقات الدولية إلى تشكل العديد من النظم الإقليمية، وإذا كان التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد ساعد على نشأة الأنساق الإقليمية فإن فترة الستينات قد شهدت مستجدات على الساحة الإقليمية، كما يقول أوران ينج، من أهمية اعتماد مفهوم الأنساق الإقليمية كأداة أو منهاجية تحليل سياسية،

وتتمثل هذه المستجدات في غياب حرب دولية عالمية؛ مما سمح لكل منطقة أن تطور خصوصيتها، وإعادة إحياء قوى إقليمية (إدريس، 2001م، ص40-41)

لقد برز الاهتمام بدراسة الأنساق الإقليمية أوائل ستينات القرن العشرين؛ وذلك عندما طرح كانتوري وشبيجل كتابهما المعنون بـ:The International Politics of the Regions، وبدأت دراسة هذه الأنساق كمستوى من مستويات التحليل بتوسط العلاقة بين النسق الدولي والدولة، ثم اتجهت الدراسات إلى التركيز على طبيعة التفاعلات التي تتم بين الوحدات المكونة للأنساق الإقليمية (حبيب، 2015، ص5).

ويتكون النسق الدولي -عند تشارلز ماكليلاند وجون بورتون- من مجموعة من الروابط والعلاقات بصفتها شكلًا موسعًا لاثنين من الأطراف الفاعلة المتفاعلة فيما بينها؛ وعليه فعند تعريف الأنساق والأنساق الفرعية يجب أن ينظر إليها كأنماط افتراضية للتفاعل، وإن التعقيد في النسق الفرعي يتزايد بتزايد مستوى التفاعل ودرجته (جرجس، 1997، ص22).

ويعرف محمد السعيد إدريس النسق الإقليمي بأنه: "نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل إقليم معين" (إدريس، 2001م، ص15).

أما بشأن رسم حدود الأنساق الفرعية أو الإقليمية وعضويتها، فالأمر محل خلاف؛ وقد أكد إنييس كلود قائلًا: "في الواقع إن العالم لا ينقسم وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق، فمن الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني، كما أن الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى، والخطوط الفاصلة التي يجري اختيارها بدقة تامة ذات طريقة غير مناسبة للتغيير أو متطلباته، وكذلك لتداخل بعضها ببعض" (Claude, 1959, p.96)

وعليه فإن تثبيت حدود الأنساق الإقليمية مسألة ذاتية، فالدول يمكنها أن تؤدي أدورًا متفاوتة في شدتها في عدة أنساق إقليمية، ولعل هذا ما يؤكد على أن الدول أعضاء النسق الإقليمي الشرق أوسطي تشارك في تفاعلات النسق الإقليمي العربي، كما أن الدول أعضاء النسق الإقليمي العربي هي أيضًا أعضاء للنسق الإقليمي الشرق أوسطي، وأن درجة التفاعل والتأثير تتفاوت، ولكن مقتضيات الدراسة العلمية تقتضي وجود معيار يتم وفقًا له تحديد حدود النسق الإقليمي وعضويته.

يقول تومسون: "إذا كنا نعني بـ (النسق الفرعي الإقليمي) شكلًا منتظمًا نسبيًّا ومكثفًا من التفاعلات يكون معترفًا به داخليًّا وخارجيًّا، ويجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو

أكثر، فسيكون من الممكن تقرير تكوين هذا النسق من حيث أطرافه الفاعلة" (Thompson, 1981, p.213).

ويمكنا تحديد أربعة معايير مشتركة برأي العديد من المحللين التي تستخدم لتحديد وجود نسق فرعي أو إقليمي وهي: (جرجس، 1997م، ص24-25).

أولًا: وجود اثنين على الأقل وربما أكثر من الأطراف الفاعلة.

ثانيًا: تشترك هذه الوحدات بصفات ومميزات مشتركة، وتتفاعل في بينها بانتظام وقوة؛ فتقيم بذلك شكلًا من العلاقات والروابط بينها، ونتيجة لذلك يؤدى التغيير في جزء أو أجزاء من النسق إلى التغيير في الأجزاء الأخرى.

ثالثًا: يعترف بالنسق من قبل اللاعبين الداخليين والخارجيين بصفته مسرح عمليات متميز.

رابعًا: تكون الأطراف الفاعلة متجاورة بشكل عام.

وبالرجوع إلى النسق الإقليمي العربي وجدت الباحثة أن العناصر الأربعة متوافرة؛ مما يمكن معه وصفه بالنسق الإقليمي أو الفرعي.

2- العلاقة بين النسق الدولي والأنساق الإقليمية أو الفرعية

يعد ماكليلاند نظرية الأنساق أداة لقياس وتفحص التفاعل داخل النسق الدولي والأنساق الفرعية، وهذه النظرية تعمل لتفحص السلوك المتكرر الذي ينشأ في نسق معين؛ فيكون له رد فعل في نسق آخر، فإذا تمكننا من عزل هذه النتائج المترتبة على بعضها وتحليلها يكون من الممكن تحقيق معرفة نظرية لطبيعة الاعتماد المتبادل والتفاعل بين الأنساق الفرعية أو الإقليمية والدولية (دورتي، بالستغراف، 1985م، ص113-114).

إن الأصل في العلاقة بين الأنساق الإقليمية والنسق العالمي أنها علاقة تبعية؛ ومن هنا كانت تسمية الأنساق الإقليمية بالأنساق التابعة أو الأنساق الفرعية، لكن كون الأنساق الإقليمية نسق تابع للنسق العالمي لا يعني انعدام الاستقلالية بالنسبة للأنساق الإقليمية سواء في تفاعلاتها أو في علاقاتها مع النسق العالمي، كما تزعم مقولات المدرسة الواقعية وفرضيات مدرسة التبعية (أحمد، 1991م، ص53-63).

فواقع العلاقة بين الأنساق الإقليمية والنسق العالمي أكثر تعقيدًا من أن تكون مجرد علاقة ذات اتجاه واحد أو خضوع كامل، فهذه الأنساق تمتلك – كما تقول مدرسة الأنساق الإقليمية – الذاتية

التي تتم وفقًا لاعتبارات خاصة بها بعيدًا عن تأثير القوى العظمى المهيمنة في النسق العالمي؛ ومن ثم فإن التفاعلات الإقليمية ليست انعكاسًا فقط، أو مجرد رد فعل لتفاعلات النسق العالمي (إدريس، 2001م، ص115)، فكل نسق إقليمي له تفاعلاته الخاصة التي تميزه عن النسق العالمي وعن غيره من الأنساق الإقليمية؛ ومن ثم فإن درجة تأثر النسق الإقليمي بتفاعلات ومتغيرات النسق العالمي تختلف من نسق إقليمي لآخر.

إذن يمكن القول إن علاقة التأثير بين النسق العالمي والأنساق الإقليمية ليست حتمًا علاقة ذات اتجاه واحد، بل إن الأنساق الإقليمية يمكن أن يكون لها تأثيرات على النسق العالمي؛ وذلك في ظروف دولية معينة وبدرجات متباينة من نسق إقليمي لآخر، فإذا كانت مصالح القوى الدولية المسيطرة على النسق العالمي متشعبة وذات أهمية كبيرة في أحد الأنساق الإقليمية فإن متغيرات النسق العالمي تؤدي إلى تحولات عنيفة في النسق الإقليمي، وكلما كانت قدرات النسق الإقليمي ضعيفة زادت فرص تأثير النسق العالمي، فضعف أو انخفاض القدرات المادية والعسكرية يؤدى- كما يقول بايندر- إلى تزايد الاعتماد على الخارج لتوفير النقص في القدرات؛ ومن ثم يفتح الباب أمام الاختراق والتأثير الخارجي (سعيد، 1991م، ص17-37)، فالأنساق الإقليمية تختلف من حيث درجة خضوعها للنسق العالمي.

2-1 محددات العلاقة بين النسق الإقليمي وقوى النسق الدولي

يمكننا تقسيم تلك المحددات إلى محددات خارجية، وهي الناتجة عن خصائص أو طبيعة النسق الدولي، وأخرى نابعة من خصائص النسق الإقليمي ذاته أي محددات داخلية (رجب، 2009م، ص10-17).

2-1-1 المحددات الخارجية:

أولًا: هيكل النسق الدولي، وما إذا كان متعدد القوى القطبية أو ثنائي القطبية، أو أحادي القطب، فهيكل توزيع القوى داخل النسق الدولي يحدد حرية الحركة المتاحة لمكونات النسق، فالعلاقة ما بين عدد القوى القطبية وحرية الحركة المتاحة لقوى النسق الإقليمي علاقة طردية، بمعنى أنه كلما اتجه هيكل النسق الدولي نحو التعددية زادت حرية الحركة للأنساق الإقليمية، ولكن ذلك لا ينفي نهائيًّا وقوعها في دائرة نفوذ إحدى القوى القطبية، كما أنه لابد أن تدرك القوى النسق الإقليمي هيكل النسق

الدولي، وما يوفره من مساحة للحركة والمناورة، والتحرك لاستغلال الفرص وسد الثغرات التي يمكن للنسق الدولي اختراق النسق الإقليمي من خلالها.

ثانيًا: مدى ارتباط النسق الإقليمي بمصالح واستراتيجية أمن القوى القطبية داخل النسق الدولي، فكلما زادت المصالح الدولية المرتبطة بالنسق الإقليمي سعت القوى العظمى إلى إعادة صياغة وتشكيل النسق الإقليمي وفقًا لما يتماشى مع تحقيق مصالحها (رجب، 2009م، ص12).

2-1-2 المحددات الداخلية:

أولًا: كيفية نشأة النسق الإقليمي، ومدى ارتباط تلك النشأة بإرادة أقطاب النسق الدولي.

ثانيًا: خصائص النسق الإقليمي، من حيث مدى التماسك بين وحداته وعلاقات القوى داخل هيكل النسق.

ثالثًا: نمط العلاقات داخل النسق الإقليمي، وهل يغلب عليها الطبيعة التعاونية أم الصراعية، ومدى استقرارها، فكلما طغى النمط التعاوني على التفاعلات، وتوافرت دولة قائد زاد ذلك من تماسك النسق الإقليمي؛ ومن ثم قلت احتمالات السماح لإحدى أقطاب النسق الدولي باختراقه (إدريس، 2001م، ص18-24).

3- النسق الإقليمي العربي خلال الفترة 1955 – 1967م

ارتباطًا بمفهوم النسق الإقليمي تتصور الباحثة طبيعة النسق الإقليمي العربي في صورة مجموعة من التفاعلات فيما بين أعضاء النسق من جهة، وبينها وبين القوى الإقليمية والعالمية من جهة أخرى، وترد هذه التفاعلات إلى طبيعة الروابط التي ترتبط بها الدول العربية فيما بينها، والتي ترجع إلى قدرة تلك الدول على التفاعل والاستجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية (إسماعيل، 2004م، ص75-76).

فأي نسق إقليمي لا يعيش في الفراغ، ولكن في إطار سياسي دولي له محدداته، والتي تؤثر في عملية التفاعل، وهنا يجب التفرقة بين دول المركز أو قلب النسق، والدول الأطراف، والدول الهامشية.

ويشير مفهوم دول المركز أو القلب إلى "تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات في النسق الإقليمي" (مطر، هلال، 1983م، ص23)، فهي تمثل بؤرة تركز التفاعلات والتي تؤثر على جميع أعضاء النسق بدرجات متفاوتة، وتعد مستقبل السياسات الدولية، أما الدول الأطراف فهي "تلك الدول

الأعضاء في النسق، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النسق" (مطر، هلال،1983م، ص23)، أما دول الهامش فهي "تلك التي تعيش على هامش النسق" (مطر، هلال، 1983م، ص24)، وتبدي تلك الدول اتجاهًا أكبر للتفاعل فيما بينها، ولا تظهر نفس الاهتمام بقضايا القلب" (إسماعيل، 2004م، ص92).

فطبيعة المتغيرات هي التي تدفع بعض الأطراف للتفاعل، وتتم التفاعلات وفقًا لوجود المصالح الإقليمية، والتي بمقتضاها يتحدد دور دولة ما في النسق الإقليمي ودرجة انخراطها في تفاعلاته، "الأمر الذي قد يغير تحديد دول القلب والأطراف من مرحلة لأخرى" (مطر، هلال، 1983م، ص24)، كما أن دول الهامش قد تسعى لأن تؤدي دورًا أكبر داخل النسق في حالة تحقيق مصالحها الإقليمية.

ولفهم التفاعلات والتحالفات السياسية على مستوى النسق الإقليمي، وتحديد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، سيكون من الضروري اتباع نهج تعاقبي زمني؛ وعليه فإن معيار تحديد المراحل الزمنية التي مر بها تطور النسق العربي سيكون عنصر "الحدث"، والمقصود بالحدث هنا هو ذلك الحدث الذي أحدث تحولًا جذريًا في هيكل النسق أو في التحالفات القائمة بما يؤدي إلى اختلال توازن القوى فيه، ونشأة محاور وتحالفات جديدة، وهذا أمر لن ينطبق على الكثير من الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية، فالحدث قد يكون على قدر كبير من الأهمية عند حدوثه، ولكنه رغم ذلك لا ينتج عنه تحولات جذرية في هيكل النسق (مطر، هلال، 1983م، ص59).

ويلاحظ من تتبع الأحداث في كل مرحلة من مراحل تطور النسق الإقليمي العربي أن الدول الفاعلة قد اتخذت اتجاهات صراعية، هدفها تغيير الوضع القائم؛ مما زاد من حدة الانقسامات ورسخ لأسباب استمرار حالة التنافس والصراع.

في بداية هذه المرحلة كانت مصر مركز العلاقات الدولية العربية لدرجة أن أعضاء مهمين داخل الحكومة الأمريكية كانوا يعدون مصر (جرجس، 1997، ص41) "مفتاح الدخول إلى تأسيس منظمة دفاعية شرق أوسيطة، وإلى إقامة علاقات جديدة بين الغرب والدول العربية" (united states, Department of state, 1986, pp. 1926, 1929, 1991, 2281, and 2291-2292)، وقد شارك الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة هذا الرأي، فالقاهرة كانت مركز الثقل في العالم الإسلامي نظرًا لوزنها السياسي والثقافي والسكاني (Dawisha, 1976, p. 2)، وقد عد وزير الخارجية الأمريكي

"جون فوستر دالاس"، ورئيس الوزراء البريطاني "أنطوني إيدن" الرئيس المصري جمال عبد الناصر الزعيم صاحب النفوذ الأكبر في الساحة العربية (جرجس، 1997م، ص42).

فالفترة من 1955 إلى 1967م كانت فترة الزعامة المصرية الناصرية للنسق الإقليمي العربي حيث تضخم الدور المصري في تفاعلات النسق الإقليمي وأدى جمال عبد الناصر دورًا مركزيًّا في السياسات العربية، وعقب الهزيمة العربية في يونيو 1967م انحسرت حركة القومية العربية، وحدث تغيير في السياسات المصرية تجاه تفاعلات النسق الإقليمي، وسيطرت قضية الصراع العربي – الإسرائيلي على السياسات العربية.

ولمقتضيات البحث ونظرًا لأن تلك المرحلة الزمنية تعد من أعقد مراحل تطور النسق الإقليمي العربي للدرجة التي يمكن معها القول إن النسق الإقليمي العربي لم يشهد خلال مراحل تطوره أحداثًا أثرت في ماهيته مثل تلك الأحداث التي مر بها النسق في تلك السنوات التي بدأت بعام 1955م وانتهت بعام 1967م، ولا يضاهيها إلا الفترة الزمنية التي يعاصرها النسق الإقليمي في الوقت الراهن، والتي بدأت مع الاحتجاجات الشعبية عام 2011م، ومازالت تفاعلاتها مستمرة حتى لحظات كتابة هذه السطور – سيتم تقسيمه إلى عدة فترات زمنية وفقًا لتلك الأحداث؛ وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الفترة الزمنية من 1955 – 1956م، وقد شهدت تلك الفترة حدثان على جانب كبير من الأهمية، وهما: إنشاء حلف بغداد 1955م، وأزمة السويس 1956م.

ثانيًا: الفترة الزمنية من 1957 – 1961م، وخلال تلك الفترة حاولت القوى العظمى تطويع عبد الناصر، وتمثلت أهم أحداثها في الأزمة الأردنية، والأزمة السورية، والتي انتهت تطوراتها بالوحدة بين مصر وسوريا، ثم أحداث الأزمة اللبنانية، وتغيير نظام الحكم في العراق، وانتهت تلك المرحلة بانقسام الجمهورية العربية المتحدة.

ثالثًا: الفترة الزمنية من 1961 – 1967م، ويمكن أن نطلق عليها فترة الاستقطاب الأمريكي / الروسي، وفي بداية تلك الفترة دارت التفاعلات في إطار النزاع المصري – السعودي في اليمن، واشتعلت الحرب الباردة العربية، وانتهت بهزيمة العرب في الخامس من يونيو عام 1967م (حرب الأيام الستة) وانعكاساتها على تفاعلات النسق الإقليمي.

3-1 الفترة الزمنية (1955 – 1956م)

تحفل هذه الفترة بعدة أحداث تاريخية كان لها أثرًا كبيرًا – ليس على النسق العربي فحسب وإنما على النسق الدولي أيضاً– ابتداءً من قيام حلف بغداد، فصفقة الأسلحة التشيكية، وانتهاءً بأزمة

السويس، فهذه الأحداث أدت إلى تغييرات في طبيعة العلاقات البينية العربية، وفي علاقاتها مع الدول الكبرى، كما أن دخول الاتحاد السوفيتي إلى مسرح الأحداث في المنطقة العربية أنهى عهد الهيمنة الغربية على المنطقة، فضلًا على أن أزمة السويس مثلت تحولًا في ميزان القوى الدولية وميزان القوى الإقليمية، لتحل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي محل بريطانيا وفرنسا، وأبرزت مصر كدولة مهيمنة إقليميًا.

3-1-1 التفاعلات والسياسات

جاء إنشاء حلف بغداد* عام 1955م معبرًا عن المساعي الأنجلو- أمريكية؛ لتعزيز الأمن الغربي في المنطقة، فالمعاهدة العراقية – التركية في فبراير 1955م، والتي تطورت فيما بعد إلى ما سمي بـ: "حلف بغداد" كانت "أهم متغير أثر على سياسات القوة الإقليمية، وأدت إلى تغير تام في شكل وتكوين علاقات القوى المختلفة في المنطقة، وأدى ذلك إلى ظهور استقطابات للقوة وتكتلات جديدة" (Dawisha, 1976, p. 11).

فقد رأت كل من السعودية ومصر في الحلف تهديدًا لأمنهما وتحديًا لهما، فعبد الناصر كان يرى أن الدفاع عن المنطقة من شأن دولها، ويخشى انضمام الأردن وسوريا ولبنان للحلف فتنعزل مصر، أما الملك سعود فكان ضد إقامة أي تحالف دفاعي غربي يضم الهاشميين أنداده التقليدين.

وأصبحت سوريا مسرحًا للمواجهة التي يحسم فيها الصراع بشأن حلف بغداد، وهذا ما يؤكد دور سوريا الرئيس في صراع القوة في المنطقة العربية، وقد عبر عن ذلك عضو مجلس قيادة الثورة المصري "صلاح سالم" حيث قال: "لقد كان من الواضح أن المعركة بيننا وبين العراق ستدور حول سوريا، فإذا استطاع العراق وتركيا كسب سوريا إلى جانبهما فسرعان ما كان سيحذو الأردن ولبنان حذوها، وتكون مصر قد عزلت؛ فقررنا مقاومة ذلك (Seale, 1965, p. 212) (Heikal, 1986, p. 87).

وبالتحالف المصري/السوري/السعودي في مارس 1955م حسم الأمر لصالح مصر، وحُكِم على مصير حلف بغداد بالفشل، ووجد العراق نفسه منعزلًا، فلم تكن لبنان أو الأردن بمركز قوة يتيح لهما الانضمام إلى المعسكر العراقي.

(*) للمزيد من التفاصيل حول نشأة حلف بغداد والمواقف الدولية والإقليمية من الحلف وانعكاساته السياسية على المنطقة يرجع إلى: إسماعيل، قدرى محمود، ***" السياسات العربية المعاصرة"***، ص 64-73.

وإن انضمام سوريا إلى الجانب المصري أثبت لمصر الزعامة الإقليمية، بل ساعدها على أن تكون المقرر لسياسة النسق الإقليمي على المستوى الخارجي للسنوات الست القادمة، فالنزاع المصري/العراقي ينبغي النظر إليه على أنه صراع من أجل زعامة النسق، فالسيطرة من قبل حكام العرب على المنطقة الإقليمية كانت أولوية عليا لهم حيث إن علاقة الدول العربية مع العالم الخارجي كانت تتقرر بموجب مراكزهم الإقليمية (جرجس، 1997م، ص53-55).

وكان الهجوم الإسرائيلي على غزة في الثامن والعشرين من فبراير عام 1955م، بعد أربعة أيام فقط من توقيع تركيا والعراق على معاهدة "حلف بغداد" (إدريس، 2006م، ص27) نقطة تحول جوهرية في السياسة المصرية، فقد أظهر حاجة الجيش الملحة للحصول على السلاح، وفي ظل الضغوط الأمريكية على القيادة المصرية لم يكن أمامه خيار سوى استغلال الصراع بين القوتين القطبيتين، وحالة الاستقطاب الدولي السائدة خلال تلك الفترة لخدمة المصالح المصرية.

فاتجه إلى طلب السلاح من الدول الغربية، لكنها اشترطت انضمام مصر إلى منظومة الدفاع الغربية في المنطقة، فلم يجد عبد الناصر بدًّا من الاتجاه إلى الكتلة الشرقية؛ فانتهز فرصة عقد مؤتمر باندونج في أبريل 1955م، وطلب من الصين إمداد مصر بالأسلحة، والتي بدورها حولته للاتحاد السوفيتي، والذي وجد في ذلك فرصة لضمان موضع قدم له في المنطقة العربية (إدريس، 2006م، ص27).

ففي أوائل عام 1955م حدث تغيير في إدراك الزعامة السوفيتية لعدم الانحياز، وقررت التعاون مع الأنظمة البرجوازية، غير الاشتراكية القائمة في العالم الثالث (جرجس، 1997م، ص61-62).

وبذلك تلاقت المصالح بين (موسكو) و(القاهرة)، وتمت صفقة الأسلحة السوفياتية – المصرية (صفقة الأسلحة التشيكية)، وبمقتضاها حصلت مصر على الأسلحة من الكتلة الشيوعية مقابل القطن المصري.

وكان من الطبيعي أن تثير تلك الصفقة قلق الغرب وإسرائيل، فقد كانت صفقة الأسلحة التشيكية سبب تحول السياسة الأمريكية العدائي تجاه مصر، حيث قررت إدارة أيزنهاور في مارس 1956م معاقبة مصر، وعزلها إقليميًّا، والحد من نفوذها في المنطقة، فقامت بتأجيل المفاوضات حول تمويل السد، وتخفيض حجم المساعدات الأمريكية، واتجهت إلى تشجيع السعودية على تولي زعامة

المنطقة؛ فقد رأت الإدارة الأمريكية أن شق التحالف المصري السعودي أمر ضروري لإضعاف عبد الناصر.

وكان رد عبد الناصر على سحب العرض الأمريكي بتمويل السد أن قام بتأميم قناة السويس في السادس والعشرين من يوليو عام 1956م، وقد رأى رئيس الوزراء البريطاني "انطوني إيدن"، ورئيس وزراء فرنسا "موليه" في تأميم قناة السويس فرصة للتخلص من عبد الناصر، أما الإدارة الأمريكية فقد كانت تواجه محنة، إذ إنها كيف سترد على تحدي عبد الناصر، وكيف ستقوم بالضغط على بريطانيا وفرنسا؟، وقد كان من الواضح أن الولايات المتحدة لن تنسحب من المنطقة، ولن تقلص مسؤولياتها كدولة عظمى (جرجس، 1997م، ص93).

وعلى المستوى الإقليمي عول عبد الناصر على قدرته على تعبئة موارد النسق الإقليمي، وبالفعل تعالت الأصوات المُشيدة بقرار تأميم القناة في كافة أرجاء الوطن العربي حتى في العراق.

وجاء الرد البريطاني والفرنسي في صورة العدوان الأنجلو- فرنسي- الإسرائيلي على مصر؛ فكان الاجتياح الإسرائيلي لمصر في التاسع والعشرين من أكتوبر 1956م تلاه اجتياح أنجلو – فرنسي في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه.

ولقد هز هذا العدوان الثلاثي أرجاء المنطقة العربية، وتعالت الاحتجاجات؛ فسارع ملك الأردن "الملك حسين" إلى الاتصال بعبد الناصر ليعرب له عن استعداده لمساعدة مصر عسكريًّا، وبالمثل فعل الملك سعود حيث وضع موارده وجيشه في خدمة مصر، وعلقت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، وفرضت عليهما حصارًا نفطيًّا، وعرضت سوريا الهجوم على إسرائيل، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، وقامت بنسف خط نفط شركة البترول العراقية (IPC)؛ فقطعت بذلك المصدر الرئيس لإيرادات العراق، كما أجبرت المشاعر القومية نظام الحكم العراقي الموالي للغرب على قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، واستبعاد بريطانيا من مداولات حلف بغداد، وأعلنت ليبيا أنها لن تسمح لأية قوة أجنبية باستخدام أراضيها لشن هجوم على مصر(جرجس، 1997م، ص101-102).

وقد جاء رد الإدارة الأمريكية على ما قامت به الدول الثلاث ردًّا شديدا جدًّا؛ فرفعت إدارة أيزنهاور المسألة لمجلس الأمن في الثلاثين من أكتوبر لإصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار، والانسحاب من مصر، فما كان من بريطانيا وفرنسا إلا أن استعملتا حق الفيتو ضد مشروع القرار.

وبعد فشل الولايات المتحدة في إصدار قرار من مجلس الأمن اتجهت إدارة أيزنهاور إلى فرض العقوبات؛ ففرضت شيئًا من العقوبات العسكرية والاقتصادية على إسرائيل، ورفضت تمويل شركائها في حلف الناتو بالنفط، كما دعت إلى عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار "الاتحاد من أجل السلام"، وفي الأول من نوفمبر أقرت الجمعية العامة قرارًا يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإلى انسحاب القوات من مصر.

وأمام الضغوط الأمريكية والسوفيتية – حيث إن الكرملين أرسل في الخامس من نوفمبر رسالة تهديد إلى الدول الثلاث بأنه في حال عدم الانسحاب سيتدخل لإعادة السلام للمنطقة – استسلمت بريطانيا وفرنسا في السادس من نوفمبر، وانسحبت إسرائيل في الثامن من الشهر نفسه من بعض الأراضي التي احتلتها وليس كلها، فبالرغم من توقف أعمال الحرب في السابع من نوفمبر لم تنسحب إسرائيل بشكل كامل من مصر حتى مارس 1957م، وقد تطلب الأمر ضغوط أمريكية كبيرة وتهديدات سوفيتية حيث إن إسرائيل كانت ترى أن النسق الإقليمي لما بعد السويس ينبغي أن يعكس توازن قوى جديد يكون لإسرائيل فيه دور المهيمن (جرجس، 1997م، ص106-108).

ومن أهم نتائج أزمة السويس على مستوى النسق الإقليمي أنها عززت من وضع عبد الناصر الذي أصبح له الحق في تشكيل ماهية النسق الإقليمي، وأشعلت طاقات الحركة القومية العربية بما مثل تهديدًا خطيرًا لمعسكر المحافظين والموالين للغرب.

كما أنها أسقطت افتراضية السيطرة الأنجلو – فرنسية على المنطقة، وأدت إلى تبدل موازين القوى الدولية لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ مما دفع بالمنطقة إلى آتون الحرب الباردة بين القوتين القطبيتين، وربط مستقبل المنطقة بالصراع الأمريكي – السوفيتي، وقسم المنطقة إلى معسكرين، معسكر ثوري يضم دول حليفة للاتحاد السوفيتي، ومعسكر محافظ يضم دول حليفة للولايات المتحدة، وتبدأ مرحلة استقطاب حادة وحرب باردة عربية (إدريس، 2006م، ص29-30).

3-1-2 التحالفات والمحاور

المحور الوحيد في المنطقة خلال هذه الفترة هو المحور المصري/ السعودي/ السوري، وقد انضمت إليه اليمن.

3-2 الفترة من (1957 – 1961م)

بدأت هذه الفترة بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ أيزنهاور للدفاع عن المنطقة، انتهت بإعلان فشل الوحدة بين مصر وسوريا، وانقسام الجمهورية العربية المتحدة، وقد اشتعلت عدة أزمات خلال هذه الفترة في الأردن وسوريا ولبنان والعراق.

3-2-1 التفاعلات والسياسات:

3-2-1-1 مبدأ أيزنهاور: في الخامس من يناير 1957م أكد الرئيس الأمريكي أيزنهاور أمام جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي أهمية منطقة الشرق الأوسط للولايات المتحدة، وقدم مقترحًا عرف فيما بعد بمبدأ أيزنهاور (*)، والذي أقره مجلس الشيوخ في السابع من مارس، وأقره مجلس النواب في الخامس من مارس، وأصبح قانونًا في التاسع من نفس الشهر، وفي حقيقته هو نوع من التحالف يستهدف إيجاد منظومة دفاعية عن المنطقة بحجة ملء الفراغ الناتج عن الخروج البريطاني بعد حرب السويس (إدريس، 2006م، ص30).

وجاء رد الفعل العربي تجاه مبدأ أيزنهاور سلبيًّا، فرفضته مصر وسوريا، ورأتا أن الولايات المتحدة التي ورثت الإمبريالية الغربية تسعى من وراء هذا المبدأ إلى محاربة القومية العربية تحت ستار مقاتلة الشيوعية، أما السعودية والأردن والعراق فلم يكن في مقدور أي منهم إظهار توافقها علنًا تجاه هذا المبدأ.

3-2-1-2 الأزمة الأردنية (*) التي حدثت في أبريل 1957م، كانت في ظاهرها تبدو على أنها مجرد خلاف بين الملك ذي التوجه الغربي، ورئيس الحكومة ذو التوجه الشرقي، ولكنها في حقيقة الأمر كانت أشد تعقيدًا من ذلك.

(*) تقدم به الرئيس الأمريكي أيزنهاور للكونجرس الأمريكي في جلسة مشتركة بتاريخ 1957/1/5م نظرًا لأهمية منطقة الشرق الأوسط, وللخطر الذي يتهدد حكومات المنطقة من قبل الشيوعية العالمية اقترح إصدار قرار يخول له استخدام القوات المسلحة الأمريكية لضمان الاستقلال السياسي لدول المنطقة التي تهاجمها دولة ذات نظام حكم يسيطر عليه الشيوعيون, وقد كان من أهم نتائج مبدأ أيزنهاور أنه عمق من حجم التورط الأمريكي في المنطقة حيث إن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها تلك المسؤولية التي كانت تتولاها بريطانيا وفرنسا، كما نتج عنه امتداد الحرب الباردة إلى الساحة العربية.

(*) إن التوجه المحافظ الذي كان يسير عليه الأردن جعله في وضع غريب، خاصة في ظل وجود شريحة كبيرة من القوميين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل السيادة الأردنية، ولم تستطع المملكة الأردنية أن تحمي نفسها أمام رياح القومية الثورية التي كانت تهب عبر الحدود من مصر وسوريا، وتفجرت الأزمة في أعقاب تعيين سليمان النابلسي رئيسًا للوزراء والذي كان معروف بانحيازه لعبد الناصر، ورفضه لعلاقة الحكومة مع الغرب، وقد أكد النابلسي أن عدم الانحياز هو حجر الزاوية في سياسة الأردن الخارجية، وأعلنت الوزارة عن نيتها استئناف العلاقات الدبلوماسية مع موسكو وبكين، وهنا شعر الملك أنه لم يعد من الممكن أن يظل سلبيًّا فكتب إلى رئيس وزرائه مهاجماً التغلغل الشيوعي في الوطن العربي ومحذرًا من خطره على الإسلام، ولم يتجاوب النابلسي مع الملك، وخرجت الوزارة، وأعلنت الخلاف مع القصر على

فقد كانت صدامًا بين مفهوم الدولة وفكرة القومية العربية، وقد أخرجت الأزمة تحالفًا جديدًا للقوى في المنطقة، حيث رفض الملك سعود مهاجمة العاهل الأردني من جانب مصر وسوريا، وقرر أن ينضم إلى المعسكر المضاد، بل وصل به الأمر إلى أنه وضع القوات العسكرية السعودية تحت قيادة الملك حسين (سلامة، 1980م، ص631).

وكان لخروج السعودية من التحالف المصري / السوري تداعيات خطيرة على النسق العربي، والذي أصبح منقسمًا بشكل عقائدي إلى معسكرين، أحدهما محافظ تقوده السعودية، والآخر ثوري تقوده مصر، وأظهر أن الملك سعود يمكنه أن يكون بديلًا لعبد الناصر أو ندًّا له، وقد توافق هذا مع وجهة النظر الأمريكية؛ فتلاقت المصالح العربية السعودية مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتعاظمت شعبية عبد الناصر، وكانت أزمة السويس تمثل لكلاهما تهديدًا خطيرًا (جرجس، 1997م، ص120-122).

3-2-1-3 الأزمة السورية (**): في صيف عام 1957م تأزمت الأوضاع الداخلية في سوريا، والتي شهدت تحولًا كبيرًا بعد عام 1955م؛ فميزان القوى أصبح في صالح الجماعات الثورية من البعثيين والشيوعيين والمستقلين، وقد شهدت انتخابات عام 1957م هزيمة منكرة للتيار المحافظ في سوريا، وشهدت السياسة الخارجية السورية عقب ذلك تحولًا كبيرًا؛ فالثوريون كانوا يتطلعون أكثر للكتلة الاشتراكية؛ فازدهرت خلال تلك الفترة العلاقات السوفياتية – السورية (جرجس، 1997م، ص124).

وفي منتصف شهر أغسطس 1957م تفجرت أزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا؛ وذلك على أثر تغيير في القيادات العليا للجيش السوري، والذي رأت فيه وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية ما يمهد السبيل لاستيلاء الشيوعيين على البلاد (Eisenhower, 1960, p. 196).

وتصاعد التوتر ما بين سوريا وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة (تركيا، والعراق، والأردن، ولبنان)، وحاول وزير الخارجية الأمريكي تشجيع الدول العربية المحافظة المجاورة لسوريا – بالإضافة لتركيا – على القيام بعمل عسكري للإطاحة بالنظام السوري، وبالمقابل عززت سوريا علاقاتها

الملأ، وقام الملك بإقالة النابلسي؛ مما أدى إلى غليان سياسي داخل البلاد، واتهم الملك مجموعة من الضباط بمحاولة القيام بانقلاب عسكري ولكنه لم ينجح. راجع في هذا: جرجس، فواز، ***"النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية"***، ص 119 – 123.

(**) للمزيد من التفاصيل حول الأزمة السورية. راجع في هذا: فواز جرجس، ***"النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية"***، ص 124 – 131.

بالاتحاد السوفيتي، والذي وجد في الأزمة السورية فرصة لبسط نفوذه في المنطقة العربية، وأعلن السوفيت رفضهم لأي تدخل خارجي في سوريا، وهدد خروتشوف بالانتقام من تركيا إن هي بدأت بأي عمل عسكري ضد سوريا.

وقد أعلن الرئيس عبد الناصر تضامنه مع سوريا منذ بداية الأزمة، وعن دعمه للنظام السوري ضد أي تهديد خارجي معتبرًا أن "أي هجوم على سوريا بمثابة هجوم على مصر"، بل أنه قام بالموافقة على وضع الجيش المصري والسوري تحت قيادة مشتركة، وأرسل في شهر أكتوبر من نفس العام كتيبة مصرية إلى دمشق، وأكد عبد الناصر بهذا القرار زعامته الإقليمية، وأن المصالح المصرية في سوريا لا يمكن تجاهلها، ويمكن تفسير ذلك في سياق التنافس المصري / السعودي، والمصري / العراقي على الزعامة الإقليمية.

وفي ظل التصعيد المصري وجدت الحكومات العربية الموالية للغرب أنها عليها أن تنأى بنفسها عن إظهار الدعم لواشنطن، فتأييدها للسياسات الأمريكية والتعاون مع دولة أجنبية ضد دولتين عربيتين يعد مغامرة سياسية، وكان الملك سعود أول الحكام العرب المحافظين الذي غير اتجاهه، وأخذ ينتقل بين العواصم العربية محاولًا نزع فتيل الأزمة (Safran, 1985, p. 84)(Seale, 1965, p. 303)، وكذلك تراجعت العراق والأردن ولبنان؛ ونتيجة لذلك تحول موقف الولايات المتحدة تجاه الوضع في سوريا لتعلن الإدارة الأمريكية أن الوضع أصبح لا ينذر بالخطر.

وأصبح محور (مصر- سوريا)، والذي اتخذ من فكرة القومية العربية سندًا أيدلوجيًّا هو المحور الفعَّال في المنطقة، وقد توج هذا التحالف بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958م (إسماعيل، 2004م، ص80)، وسرعان ما أعلنت اليمن عن طلبها الانضمام لهما، ونظر القوميون العرب للوحدة بين مصر وسوريا على أنها الحدث الذي توج فكرة الوحدة العربية (Hourani, 1991, p. 407)، أما المحافظون العرب فقد أثار الأمر قلقهم، حيث إن الوحدة أطلقت عاصفة من القومية، ورسخت للهيمنة المصرية؛ مما بات يمثل تهديدًا لأساس شرعية أنظمتهم.

3-2-1-4 الأزمة اللبنانية (*): لم تخرج الأزمة في لبنان عن الإطار نفسه للأزمة الأردنية، فعلى المستوى الداخلي كان الصراع على السلطة بين المعارضة ورئيس الجمهورية (كميل شمعون) المناصر

(*) للمزيد من التفاصيل حول الأزمة اللبنانية وتطورات الأحداث والمواقف الإقليمية والدولية منها يرجع إلى: جرجس، فواز، "***النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية***"، ص 145 – 159.

للغرب، وقد أدت حالة الاستقطاب في المنطقة العربية خلال النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين إلى تفاقم الانقسامات الداخلية في لبنان، وتحولت لبنان إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة والقومية العربية.

وانتهت الأزمة بخروج (كميل شمعون) وانتخاب رئيس جمهورية جديد، وقامت الحكومة الجديدة بإلغاء موافقة لبنان على مبدأ أيزنهاور وإعلان التزامها بعدم الانحياز، وتحسين علاقاتها مع مصر.

ومن أهم نتائج الأزمة اللبنانية: المصالحة بين الولايات المتحدة ومصر، وإدراك الإدارة الأمريكية عبث معارضة ذلك النوع من القومية العربية الذي ينادي به عبد الناصر، ويؤيد ذلك قول أيزنهاور: "بما أننا على وشك أن نطرد من المنطقة فلعل من الأفضل لنا أن نعترف بالقومية العربية" (جرجس، 1997م، ص178).

وعقب انتصار مصر في لبنان بات من الواضح أن ميزان القوى الإقليمي في المنطقة العربية يميل لصالح مصر؛ مما أصبح يمثل تهديدًا خطيرًا لأنظمة الحكم المحافظة، وكان العراق أشد تلك النظم عداء للنظام المصري.

3-2-1-5 سقوط النظام الملكي في العراق: أشعل موقف حكومة (نوري السعيد) من الوحدة (المصرية – السورية) استياء الجيش العراقي، كما أن مواقف النظام الموالية للغرب وسياساته استدعت استياء شرائح كبيرة من الجيش والشعب، وفي الرابع عشر من يوليو 1958م قامت مجموعة من ضباط الجيش بقيادة (عبد الكريم قاسم) بالإطاحة بالعائلة المالكة.

وقد طرح تغيير نظام الحكم في العراق تهديدًا مباشرًا للمصالح الغربية في المنطقة، فخروج العراق من المعسكر الموالي للغرب يمثل تهديدًا بإضعاف دفاع المنطقة، وتصفية النفوذ الغربي في مواجهة التمدد السوفيتي من جهة، وينذر بتعرض الأنظمة المحافظة للخطر من جهة أخرى.

ولكن عبد الكريم القاسم أعلن تمسكه باستقلال العراق عن عبد الناصر حيث توافقت سياسة قاسم مع برنامج الحزب الشيوعي العراقي، وعد ذلك أول انشقاق في صفوف الحركة الثورية العربية، فهذه المرة جاء التحدي للهيمنة المصرية من دولة ثورية هي العراق، وليس من دولة محافظة (Khadduri, 1969, pp. 407).

وبحلول عام 1961م خفت حدة الحرب الباردة العربية؛ فتمت المصالحة بين الملك فيصل والملك حسين من جهة، وعبد الناصر من جهة أخرى، وبالمثل شهدت العلاقات المصرية – العراقية.

وفي سبتمبر 1961م أعلن انقسام الجمهورية العربية المتحدة بإعلان سوريا انفصالها عن الوحدة، وقد وجه ذلك الانقسام ضربة شديدة لجهود عبد الناصر لتوحيد الصف العربي، ومثلت تحديًا جديدًا للزعامة المصرية، فقد أعلنت اليمن إلغاءها الاتحاد مع مصر؛ لتجد مصر نفسها معزولة، وتزيد حدة التوترات بين البلدان العربية، وهكذا أدت سوريا دورًا بارزًا في التأثير على وحدة الصف العربي، ومازالت تؤدي هذا الدور حتى يومنا هذا، وتطورات الأزمة السورية التي بدأت عام 2011م تدعم ذلك.

3-2-2 التحالفات والمحاور

ارتبطت التفاعلات العربية خلال هذه الفترة بالصراع بين القوى العالمية؛ مما فتح المجال أمام تدويل أزمات المنطقة، وأشعل الحرب الباردة العربية؛ مما ألقى بتبعاته على شكل التحالفات العربية؛ فشهدت هذه الفترة سيولة في سياسة المحاور، فمحور القاهرة/ دمشق/ الرياض انقسم على نفسه مع بداية الأزمة الأردنية، وخرجت منه السعودية مشكلة مع دول الاتجاه المحافظ محور مضاد تمثل في محور السعودية/ الأردن/ العراق/ لبنان.

وأظهرت الأزمة السورية عام 1957م الشبكة المعقدة للعلاقات العربية البينية، فمع زيادة حدة التفاعلات تلاشي محور السعودية / الأردن / العراق/ لبنان، وظل فقط محور مصر/ سوريا، والذي انتهى بإعلان انفصال سوريا عن الوحدة؛ لتجد مصر نفسها في حالة عزلة، وتصيب التحالفات العربية حالة من الميوعة والتحولات السريعة بين الدول العربية.

3-3 الفترة من (1961 – 1967م)

3-3-1 التفاعلات والسياسات

مع الشهور الأخيرة من عام 1961م شهدت العلاقات العربية البينية حالة من التدهور أفقدت النسق الإقليمي العربي توازنه (رياض، 1986م، ص265)، فالخصومة بين الحكام العرب لم تعد مقصورة على استخدام الأداة الدعائية في شكل حملات دعائية تشنها الأنظمة ضد بعضها، وإنما لأول مرة يتم التصعيد ليصل إلى استخدام الأداة العسكرية كوسيلة في السياسات العربية البينية، وهو ما ظهر في حرب اليمن من 1962 – 1967م.

فالصدام (المصري – السعودي) دفع عبد الناصر إلى التدخل العسكري إلى جانب النظام الجمهوري في اليمن، والذي رأت فيه السعودية محاولة من مصر لمد سطوتها ونفوذها إلى منطقة نفوذ المملكة في شبه الجزيرة العربية.

وقد كان ميزان القوى الإقليمي يميل لصالح مصر، وفي غير صالح السعودية، وبرغم انقسام النسق الإقليمي العربي إلى معسكرين متنافسين، أحدهما: محافظ، والآخر: ثوري، إلا أن المعسكر المحافظ كانت تسوده حالة من التشتت، ولم يتحالف مع السعودية إلا دولة واحدة هي الأردن (جرجس، 1997م، ص207)، فالتحالف (السعودي – الأردني) في اليمن، والذي استمر من عام 1962م حتى 1964م، إنما كان نتاج تلاقي مصالحهما، والتي تمثلت في الحاجة الملحة لمقاومة عبد الناصر وحركة القومية العربية (سلامة، 1980م، ص638-639)، وأخذت السعودية تسعى إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي أبريل 1963م وقعت مصر وسوريا والعراق اتفاقية لقيام اتحاد فيدرالي بينهم، لكن في حقيقة الأمر لم تكن تلك الاتفاقية تستحق قيمة الورق الذي كُتِبت عليه، فالتصدع كان قد نال من المعسكر الثوري نتيجة الانقسامات السياسية والشخصية داخله، بل إن الخلاف بينهم لم يكن يختلف كثيرًا عما بين الثوريين والمحافظين (جرجس، 1997م، ص223).

واعتبارًا من منتصف عام 1963م كانت المنطقة تعيش حربًا باردة بين النظام المصري والسوري من جهة، ومواجهة عسكرية في اليمن من جهة أخرى، وعلى صعيد ثالث تشابكت القضية الفلسطينية بخيوط الحرب الباردة العربية، وتصاعدت التوترات على الصعيد (العربي – الإسرائيلي)، خاصة بعد قيام إسرائيل بتحويل نهر الأردن؛ مما ألقى بتباعته على أمن النسق الإقليمي وأدى إلى نتائج مدمرة.

فقد تصاعد الخلاف بين عبد الناصر والنظام السوري، وفي العراق قامت مجموعة من ضباط الجيش برئاسة (عبد السلام عارف) بالإطاحة بائتلاف البعث في نوفمبر 1963م، وأكد عبد السلام عارف على تمسكه باتفاقية الوحدة الموقعة مع مصر في شهر أبريل؛ وبذلك وجدت سوريا نفسها قد عزلت، وكان على حزب البعث أن يكافح من أجل البقاء السياسي في سوريا، ووجد ضالته في القضية الفلسطينية، والتي استغلها لكسب تأييد الشارع العربي، كما أعلن الحزب عن رغبته في توثيق العلاقات السورية – السوفيتية.

وإزاء ذلك التصعيد رأى عبد الناصر أنه لابد من تبني سياسة عربية جديدة تختلف عن السياسة التي اتبعها منذ انقسام الجمهورية العربية المتحدة (هيكل، 1988م، ص730)، واتجه عبد الناصر لاتباع سياسة قائمة على العمل الجماعي والوفاق لا على المواجهة، واقترح عبد الناصر عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول العربية لبحث مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن؛ هادفًا من وراء ذلك تجنب الحرب مع إسرائيل، ومحاولة الوصول لصيغة مناسبة لحل الصراع اليمني (جرجس، 1997م، ص226-227).

وعقدت القمة في القاهرة في يناير 1964م، واستطاع بالفعل أن يدشن مرحلة جديدة من الوفاق والتعاون بين الدول العربية، واستطاع أن يحصل على موافقة عربية على سياسته بمهادنة إسرائيل باستثناء سوريا التي اتخذت موقفًا رافضًا، كما عادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والسعودية في مارس 1964م، وكان من بين قرارات القمة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية؛ وبذلك استطاع عبد الناصر أن يعيد مصر إلى قيادة النسق الإقليمي، وفي سبتمبر 1964م عقدت القمة العربية الثانية في القاهرة، ولكنها أسفرت عن انقسامات عميقة في الصف العربي، وأخفقت في حل المشكلة اليمنية.

وقد أضاف إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لاعبًا جديدًا للنسق الإقليمي زاد السياسات العربية تعقيدًا على تعقيد، وأصبحت المنظمة بعد عام 1967م طرفًا من أطراف التفاعلات العربية، وقد آثرت في التفاعلات بشكل يفوق بكثير إمكاناتها الحقيقية، فافتقار المنظمة إلى أرض فلسطينية تنطلق منها، وتعدد القيادات التي تتحدث باسمها عمقت من الخلافات العربية (مطر، هلال، 1983م، ص95).

ومع تصاعد حالة الاستقطاب بين مصر والسعودية اتجهت السعودية إلى استخدام الدين لتحقيق النصر على الفكر القومي الذي ينادي به عبد الناصر، فسعت – وبتأييد أمريكي – إلى إنشاء تحالف إسلامي يضم كافة الدول الإسلامية، ودعت الدول العربية للانضمام إليه، ويعد هذا أول عمل سياسي تقوم به دولة عربية، ويشكل تهديدًا مباشرًا لاستمرار النسق الإقليمي العربي (الشمري، 2012م، ص75)(Kerr, 1972, p.112) .

وفي الخامس من يونيو 1967م تمكنت إسرائيل من إلحاق الهزيمة بمصر، واحتلت الجولان من سوريا، وأكملت احتلال فلسطين، وتراجع الدور المصري في النسق الإقليمي، وفي ظل تلك

المستجدات أصبح من الضروري تحقيق أكبر حشد سياسي ومادي في مواجهة إسرائيل (نافعة، 1991م، ص121).

وقد أدت هزيمة يونيو 1967م إلى انكسار النسق الإقليمي العربي، وبدأت مرحلة جديدة من المواجهة بين المشروعين الشرق أوسطي والعربي، وبدأ المشروع الشرق أوسطي يتقدم بخطى ثابتة دون أي عوائق عربية (إدريس، 2006م، ص31).

3-3-2 التحالفات والمحاور

ألقت حالة الاستقطاب المستندة إلى الأيديولوجيات التي شهدتها التفاعلات العربية خلال هذه المرحلة بتبعاتها على التحالفات والمحاور، وحتمت ضرورة التماسك بين أطراف المحور الواحد، ولكن خلال هذه المرحلة لم يبد محور الثوريين الذي قادته مصر تماسكًا بالمقارنة بمحور المحافظين الذي قادته السعودية (الشمري، 2012م، ص75)، وقد كانت حالة اللامرونة التي تميزت بها التحالفات والمحاور العربية خلال هذه الفترة، وحالة انعدام الثقة خاصة بين دول المعسكر الثوري من أهم أسباب هزيمة 1967م.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

1- أحمد، يوسف أحمد، (1997م)، "النظام الدولي والنظام العربي –بحث في أنماط الارتباط"، **في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية"**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص53-63.

2- إدريس، محمد السعيد، (2001م)، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**، ط1، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

3- إدريس، محمد سعيد، (أكتوبر 2006م)، "أزمة السويس والصراع على مستقبل الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (166)، ص24-35.

4- إسماعيل، قدري محمود، (2004م)، **السياسات العربية المعاصرة**، ط1، الإسكندرية، أليكس تكنولوجيا للمعلومات.

5- الشمري، مضحي مزهر، (2012م)، **نمط التحالفات العربية وتحديات الأزمة الاقتصادية العالمية منذ عام 2007م**، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

6- بدوي، محمد طه، (1979م)، **المنهج في علم السياسة**، الإسكندرية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

7- بدوي، محمد طه، مرسي، ليلى أمين، (1992م)، **النظرية العامة في العلاقات الدولية**، ط4، الإسكندرية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

8- جرجس، فواز، (1997م)، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية**، ط1، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

9- حبيب، مي، (أبريل 2015م)، "النظام الإقليمي ... مصادر التغيير وجدل الهوية"، **مجلة السياسة الدولية – ملحق اتجاهات نظرية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (200)، ص 5-8.

10- دورتي، جيمس، بالستغراف، روبرت، ترجمة: وليد عبد الحي، (1985م)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط1، بيروت، لبنان، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

11- رجب، إيمان أحمد محمد، (2009م)، الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

12- رياض، محمود، (1986م)، مذكرات محمود رياض - ج2: الأمن العربي بين الإنجاز والفشل، بيروت، دار المستقبل العربي.

13- سعيد، محمد السيد، (1991م)، "المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص17-37.

14- سلامة، غسان، (1980م)، "السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945م: دراسة في العلاقات الدولية"، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان.

15- كاشمان، جورج، ترجمة: أحمد حمدي محمود، (1996م)، لماذا تنشب الحروب: مدخل لنظريات الصراع الدولي (الجزء الثاني)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

16- مطر جميل، هلال، على الدين، (1983م)، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي.

17- هيكل، محمد حسنين، (1988م)، سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة، ج1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

18- نافعة، حسن، (1991م)، "الأولويات الدولية المتغيرة في الوطن العربي"، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1- Aron, Raymond, translated by: Richard Haward and Annette Baker, (1962), ***Peace and War Theory of International Relations***, London, Weidenfeld and Nicolson.

2- Burns, William J., (1985), ***Economic Aid and American Foreign Policy toward Egypt,1955-1981***, New York, State University of New York Press.

3- Claude, Lenis L., (1959), **Sword into Plowshares: The Problems and Progress of International Organizations**, 3rded, New York, Random House.

4- Dawisha, Adeed I., (1976), ***Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy***, London, Macmillan.

5- Eisenhower, Dwight, (19860), ***The White House Years: Waging Peace, 1956-1961***, New York, Doubleday.

6- Heikal, Mohammed Hasnain, (1986), ***Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes***, London, Corgi Books.
7- Hourani, Albert Habib, (1991***), A History of the Arab Peoples,*** London, Faber and Faber.
8- Kerr, Malcolm, (1972), "Regional Arab Politics the Conflict with Israel", in: Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, eds, ***Politics Dynamics in the Middle East,*** New York, Elsevier.
9- Khadduri, Majid, (1969), ***Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958***, London, Oxford University Press.
10- Carpels, Edward N., (1993), "The Commanding Heights: International Oil a changed World", ***International Affairs,*** vol. 69, Issus No.1, pp. 74-75.
11- Lourd, Evan, (1986), ***War in International Society***.
12- Rousseau, Jean Jacques, translated by: Vaughan, (1917), ***A Lasting Peace Through the Federation of Europe***.
13- Report on the Near East, 3 February 1960, US. Archives.
14- Safran, Nadav, (1985), ***Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,*** New York, Cornell University press.
15- Seale, Patrick, (1965), ***The Struggle for Syria: A Study of Past War Arab Politics, 1954-1958***, London, Oxford University press.
16- Thompson, (1981), "Delineating Regional Subsystem: visit Networks and the Middle Eastern Case", ***International Journal of the Middle East***, vol. 13.
17- United States, Department of State Foreign Relations of the United States, 1952-1954: The Near and Middle East, DC: Government printing office, Washington, vol. 9, part 2.